طهران أكدت أن لا وجود لمواد نووية غير معلن عنها

رئيسي وماكرون يتفقان على تعزيز العلاقات بما يسهم في رفع العقوبات

اتفق الرئيسان الإيراني إبراهيم رئيسي والفرنسي إيمانويل ماكرون خلال اتصال هاتفي أمس على تعزيز العلاقات والمحادثات الخاصة برفع العقوبات، على حين أكدت طهران أن لا مبرر للتشكيك في سلمية برنامجها النووي وأن لا وجود لمواد نووية لديها غير معلن عنها.

وحسب وكالة «تسنيم» الإيرانية للأنباء، قال نائب الشؤون السياسية في مكتب الرئيس الإيراني محمد جمشيدي إن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أجرى اليوم اتصالاً هاتفياً مع الرئيس إبراهيم رئيسي.

وأضاف جمشيدي في تغريدة له: إن «الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، اتصل (أمس) برئيسي وأجرى معه مباحثات لمدة ٩٠ دقيقة، حيث أكد ماكرون أنه يسعى إلى التفاعل والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

وتابع جمشيدي: إن «الرئيس» اتفقا على تعزيز العلاقات وخاصة المحادثات الخاصة برفع العقوبات والتطورات الإقليمية وكيفية مواصلة التعاون».

وسبق أن طلب الرئيس الفرنسي من الرئيس الإيراني، التوسط لحل أزمة الحرب في أوروبا، العام الفائت، وفق ما كشفت وكالة «إيسنا» الإيرانية.

في الغضون، اعتبر وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، أن الاهتمام بمصالح إيران في جميع الدول، مع التركيز بشكل خاص على آسيا ودول العالم الإسلامي، أحد مبادئ السياسة الخارجية في الحكومة الثالثة عشرة. وقال: سياستنا الخارجية تسعى جاهدة بكل طاقاتها لتحسين الاقتصاد ومعيشة الشعب.

وخلال اجتماعه بأعضاء المجلس الأعلى لرابطة مدرسي الحوزة العلمية في مدينة قم، قال أمير عبد اللهيان: منذ بداية تشكيل هذه الحكومة، أكد قائد الثورة الإسلامية الحفاظ على التوازن في السياسة الخارجية والامتناع عن ربطها بقضية واحدة.

ورأى وزير الخارجية الإيراني أن الاهتمام بمصالح إيران في جميع الدول، مع التركيز بشكل خاص على آسيا ودول العالم الإسلامي أحد مبادئ السياسة الخارجية في الحكومة الثالثة عشرة. وقال: سياستنا الخارجية تسعى جاهدة بكل طاقاتها لتحسين الاقتصاد ومعيشة الشعب.

ومن بين القضايا التي شرحها أمير عبد اللهيان خلال الاجتماع؛ الاهتمام بإمكانات الكبيرة للإيرانيين في الخارج في مجال الاقتصاد، وترويج الثقافة الإيرانية، والحرب الإعلامية والهجينة للأعداء ضد إيران، وأبعاد الاتفاقات المبرمة مع السعودية، وضرورة تشكيل حكومة شاملة في أفغانستان، ومفاوضات رفع العقوبات.

في الأثناء، جددت إيران التأكيد على سلمية برامجها النووية، وعدم وجود مواد نووية غير معلن عنها لديها.

جاء ذلك وفق وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا» في رد البعثة الإيرانية الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا على تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، بشأن اتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع إيران.

وقالت البعثة الدائمة لإيران: «لا يوجد أي مبرر للتشكيك في الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي، بما أن جميع المواد والأنشطة النووية الإيرانية تخضع للرقابة الصارمة والتحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في جانب الشفافية الطوعية والتعاون الإيراني».

وأكدت بعثة إيران الدائمة لدى الأمم المتحدة أن «جميع المواد والأنشطة النووية الإيرانية قد تم الإعلان عنها والتحقق منها بالكامل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وأن «لا وجود لمواد نووية غير معلنة في البلاد».

وأضافت البعثة الإيرانية: فيما يتعلق بما يسمى «المواقع الثلاثة، فيجب التأكيد على أن أصل هذه القضية يعود إلى معلومات ملفقة من «طرف ثالث خبيث هو الكيان الإسرائيلي، قدمها للوكالة في حين هو يمتنع حتى عن قبول أي تعهد بموجب وثائق أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك معاهدة حظر الانتشار النووي».

وشددت البعثة على أنه لا يمكن اعتبار مجرد وجود جزيئات يورانيوم منخفضة في المواقع المزعومة من الوكالة وجوداً لمواد نووية أو معدات ملوثة.

وبينما لم تزود الوكالة إيران بأي مستندات معتبرة لإثبات مزاعمها، أكدت البعثة الإيرانية أن طهران مصممة على الالتزام بتعهداتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة.

وقالت البعثة: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتوقع بقوة أن تقدم الوكالة تقارير عن أنشطة التحقق التي تقوم بها في إيران على أساس مبادئ الحياد والكفاءة المهنية والواقع.

إلى ذلك، أعلن رئيس غرفة التجارة الإيرانية العراقية المشتركة يحيى آل إسحاق، الإفراج عن ٢.٧ مليار دولار من الأصول الإيرانية في العراق.

وفي تصريح لوكالة «تسنيم»، قال رئيس غرفة التجارة الإيرانية العراقية المشتركة: «تم تخصيص جزء من الأصول الإيرانية المجمدة في العراق لتأمين حاجات الحجاج، كما تم دفع جزء من الأموال لتوريد السلع الأساسية».

وأضاف: ما يتم تداوله يشير إلى أن المبلغ المدفوع نحو ٢.٧ مليار دولار.

وأشار رئيس غرفة التجارة الإيرانية العراقية المشتركة إلى السماح بدفع جزء من مطالب إيران من قبل العراق، وقال: إن هذا الحدث سيكون له بالتأكيد تأثير إيجابي على الأسواق لأن احتياجات البنك المركزي كبيرة ولقد تم شراء السلع الأساسية، في الواقع، يمكن أن تسهم الانفراجة بالعملة بشكل كبير في استقرار سوق العملات وكذلك السلع الأساسية.

وكالات

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي

الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون

جونسون يعلن استقالته من البرلمان البريطاني على خلفية فضيحة «بارتي غيت»

أعلن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق بوريس جونسون استقالته من البرلمان، مشيراً إلى التحقيق البرلماني في فضيحة «بارتي غيت»، أي الحفلات التي استضافها «داونينغ ستريت - مقر رئاسة الحكومة» في انتهاك للقيود الصحية المتصلة بكوفيد-١٩.

وحسب ما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية أمس، أكد جونسون أن قراره يدخل حيز التنفيذ فوراً، ما يعني إجراء انتخابات فرعية ستقضي على آماله في العودة إلى السلطة وتزيد من الصعوبات التي يواجهها رئيس الوزراء الحالي ريشي سوناك قبل عام من الاقتراع التشريعي المقبل.

وبعد عام على اقصائه من «داونينغ ستريت» بمبادرة من أغلبية، بعد ثلاث سنوات في السلطة شهدت سلسلة فضائح، يخضع جونسون لتحقيق برلماني لتحديد إذا ما كان قد ضلل البرلمان في قضية «بارتي غيت».

ويجب على لجنة تحقيق برلمانية تحديد إذا ما كان جونسون قد كذب على البرلمان عندما قال مراراً: إن كل القيود الصحية المتعلقة بكوفيد ١٩ قد احترمت داخل مقر الحكومة في «داونينغ ستريت».

وهذا الإجراء تقوده لجنة الامتيازات البرلمانية التي باتت في طور إنهاء عملها وقدمت للتو استنتاجاتها إلى رئيس الوزراء الأسبق، حسب وسائل الإعلام البريطانية.

وقال رئيس الوزراء السابق المحافظ في بيان: «تلقيت رسالة من لجنة الامتيازات توضح، وهذا ما أثار استغرابي، أنهم مصممون على استخدام الإجراء ضدي لإقصائي من البرلمان».

وأضاف: «أنا حزين جداً لمغادرة البرلمان، على الأقل في الوقت الحالي. لكن قبل كل شيء أشعر بالاستياء لأنني أجبرت على المغادرة بطريقة غير ديمقراطية»، متهما اللجنة بـ«انحياز فاضح».

وتعليقاً على استقالته، قالت لجنة الامتيازات: إن جونسون «أضر بنزاهة البرلمان» من خلال تصريحاته، وأعلنت أنها ستجتمع غداً لتختتم عملها وأنها ستنشر تقريرها «سريعاً».

وكالات

زيلينسكي أعلن بدء الهجوم المضاد.. وروسيا دمرت دبابات ومعدات غربية

موسكو: العقوبات ضدنا مصيرها الفشل.. وقرار هولندا بشأن «الذهب السكيثي» لن يمر من دون رد

بينما أكدت روسيا أن العقوبات المفروضة ضدها مصيرها الفشل، توعدت من جانب آخر بالرد على قرار هولندا تسليم مجوعة «الذهب السكيثي» الأثرية لأوكرانيا، على حين أعلنت وزارة الدفاع الروسية تدمير دبابات وأسلحة ومعدات غربية وأميركية الصنع والقضاء على نحو ٣٠٠ مسلح أوكراني، في وقت أعلن فيه الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي بدء الهجوم المضاد.

وخلال مؤتمر صحفي جمعه برئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو في العاصمة الأوكرانية كييف قال زيلينسكي وفق موقع «روسيا اليوم»: «بدأت القوات الأوكرانية هجومها المضاد ضد روسيا، وشرعت قواتنا بتنفيذ هجمات دفاعية مضادة، إلا أنني لن أتحدث عن التفاصيل ولن أكشف في أي مرحلة نحن، وأعتقد أننا جميعاً سنستشعر ذلك بأنفسنا».

في المقابل، قال رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين في منشور حسب «موقع روسيا اليوم»: إن العقوبات المفروضة ضد روسيا ستفشل في تحقيق هدفها بمنع تطور البلاد، متسائلاً في الوقت ذاته عما إذا كان الاتحاد الأوروبي سيصمد أم لا أمام نتائج استمرار هذه العقوبات عليه؟

وشدد فولودين على أن العقوبات لم تعد أداة فعالة لكبح تنمية وتطور روسيا مهما بلغ عددها ورقم محركها، لأن روسيا ستتغلب على أي تحديات وتهديدات وستصبح أقوى، مضيفاً «بالنسبة للعقوبات، الدول الأوروبية ومواطنوها هم أول من يعانيان منها. ففي العام الماضي تم تسجيل تضخم قياسي في الاتحاد الأوروبي بسببها وخاصة أن منطقة اليورو دخلت في ركود رسمي، والناتج المحلي الإجمالي لدوله أخذ في الانخفاض للربع الثاني على التوالي».

كما تساءل فولودين ساخراً: «كم عدد حزم العقوبات التي بقيت لتفرض على روسيا قبل انهيار الاتحاد الأوروبي؟»، معتبراً أن النظام السياسي والنموذج الاقتصادي الذي بناه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صمدا بفاعلية، رغم توقعات المفوضية الأوروبية مرة تتحدث فيها الولايات المتحدة عن رعاية روسيا الإرهاب، فإن هذا يصرف الانتباه عن الباع الرئيس للإرهاب وراعي الإرهاب وهو الولايات المتحدة، التي أصبحت بالفعل حقيقة موضوعية لكونها منشئة أكبر المنظمات الإرهابية، مبيناً أن ميزة الولايات المتحدة في إطلاق العنان لجميع الحروب الأخيرة في التاريخ الحديث في أراضي أوروبا والشرق الأوسط.

وقال شغاخوشيف: «إن الإعداد والقيام بعمليات تخريبية وإرهابية وتقويض البنية التحتية للغاز في أوروبا هي قضية أميركية تعتمد على لقب الراعي الوحيد الذي لا يضاهى للإرهاب».

في الغضون، وصفت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا قرار القضاء الهولندي بشأن تسليم مجموعة «الذهب السكيثي» الأثرية لأوكرانيا بأنه «منحاز وينطوي سابقة خطرة لن تمر من دون رد».

وقالت زاخاروفا في بيان: «إن حكم المحكمة العليا في هولندا بشأن نقل جزء من تراث شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا منحوز وينطوي سابقة خطرة أخرى تقوض الثقة بين مجتمعات المتاحف، وبالطبع لا يمكن تركه من دون رد مناسب من جانبنا».

وأكدت المتحدثة الروسية أن «الذهب السكيثي» جزء من التراث الثقافي لشبه جزيرة القرم، ولا يمكن لأي قرارات صادرة عن المحاكم المنحازة إلغاء هذه الحقيقة التي لا جدال فيها، وأن العدالة التاريخية ستحل.

سفير موسكو لدى واشنطن، أناتولي أنطونوف، اعتبر من جانبه أن الولايات المتحدة لا تريد التسوية الدبلوماسية في أوكرانيا، وذلك عبر مواصلتها شحن الأسلحة لنظام كييف.

ونقلت وكالة «تاس» عن أنطونوف قوله في بيان نشرته السفارة الروسية في الولايات المتحدة: إن «مواصلة واشنطن ضخ الشحنات الجديدة من الأسلحة المميتة لأتباعها، وتخصيص الأموال الكبيرة لتلك الأغراض يدلان على أمر واحد، وهو أنها لا تعتزم البحث عن سبل للتسوية الدبلوماسية للأزمة».

وأشار أنطونوف إلى أن معظمي الإدارة الأميركية لم يبذلوا أي جهد لجلب النظام الأوكراني إلى طاولة المفاوضات، معتبراً أنه بالنسبة لواشنطن، فإنها لا تريد التراجع عن هدفها بالحاق «هزيمة استراتيجية» بروسيا.

مدانياً، أعلنت وزارة الدفاع الروسية تصفية نحو ٣٠٠ مسلح أوكراني وتدمير ٤ دبابات من طراز «ليوبارد» وأسلحة ومعدات غربية ومدرعات أميركية أخرى على محور زابوريجيه.

كما أعلنت القوات الروسية صد محاولة هجوم جديدة قوي نظام الأفواج الأوكراني على منطقة (زابوريجيه)، وقال رئيس حركة «نحن مع روسيا» فلاديمير روغـوف، على قناته في «تلغرام»: «إن القوات الروسية ردت بقوة على محاولة وحدات من القوات الأوكرانية شن هجوم جديد الليلة (قبل) الماضية على زابوريجيه».

بدوره، أعلن رئيس جمهورية القرم الروسية سيرغي أكسيونوف أن الدفاعات الجوية الروسية اعترضت صاروخين بالستيين من نوع «غروم-٢» أطلقتهما القوات الأوكرانية، حيث تم إسقاط الهجوم عن سقوط ضحايا أو جرحى، علماً أنه لم يتسبب في وقوع أضرار مادية»، داعياً السكان إلى أخذ المعلومات فقط من المصادر الرسمية.

وكالات

وزارة الدفاع الروسية أعلنت عن تدمير دبابات وأسلحة ومعدات غربية وأميركية الصنع والقضاء على نحو ٣٠٠ مسلح أوكراني (عن الانترنت)

أحزاب ونواب تشيكيون يرفضون مقترح إرسال قوات من «الناتو» إلى أوكرانيا

حذرت أحزاب ونواب تشيكيون من عواقب إرسال قوات تابعة لحلف شمال الأطلسي «ناتو» إلى أوكرانيا، مؤكدين رفض أغلبية المواطنين التشيك إرسال قوات من بلادهم إلى هذا البلد.

وقال رئيس حزب «الحرية والديمقراطية المباشرة» التشيكي عضو مجلس النواب توماس أوغاوترا في تصريح لموقع «أوراق برلمانية» الإلكتروني التشيكي أمس: إن حزبه «يرفض بقوة وبشدة إرسال قوات من هذه الحرب، كما يرفض اقتراح الأمين العام لحلف الـ«ناتو» أندرس راسموسن بإرسال القوات والأسلحة إلى كييف».

من جهتها، قالت رئيسة الحزب الشيوعي التشيكي المورافي كاتريجيا كونيتشنا: إنها تدرك مخاطر «الشهوات الحربية» لبعض قيادات «الناتو» على غرار ما جرى سابقاً في بوغسلافيا والعراق وليبيا وأفغانستان، وفي أماكن أخرى.

كما أعرب عضو لجنة الدفاع في مجلس النواب التشيكي راوفاتن فيخ عن معارضته اقتراح راسموسن، مشيراً إلى أن إرسال مثل هذه القوات إلى دولة غير عضو في الحلف يتعارض مع المبادئ الأساسية للحلف.

وسيمثل توريطاً للتشيك في حرب مع روسيا، مشدداً على ضرورة وقف النشاطات العدائية في هذا المجال، والسعي من أجل وقف القتال والبدء بمحادثات سلمية.

إلى ذلك حذر نائب رئيس حزب «ثلاثة ألوان» التشيكي بيتر شتيبانيك من أن إرسال قوات تشيكية إلى أوكرانيا سيورط البلاد في حرب عالمية ثالثة، واصفاً اقتراح راسموسن بهذا الصدد بـ«الجنون».

وأكد شتيبانيك أنه لا يوجد سبب واحد لجعل العسكريين التشيك يقاتلون من أجل المصالح السلطوية والاقتصادية للولايات المتحدة وللنخب الغنية في أوكرانيا.

وكالات

صحيفة بلجيكية كشفت تفاصيل جديدة حول تورط كييف بتخريب «السيل الشمالي»

«وول ستريت جورنال» تتحدث عن استخدام بولندا «قاعدة عملياتية» لشن الهجوم

ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أن المحققين الألمان يتحرون أدلة تفيد بأن منفذي عمليات التخريب التي طالت أنابيب «السيل الشمالي» قد استخدموا بولندا قاعدة عملياتية، في حين تحدث صحيفة «دي تيد» البلجيكية عن تلقي المخابرات العسكرية البلجيكية معلومات من الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه» تفيد بأن أوكرانيا قد تكون متورطة بعملية التخريب.

وحسب «وول ستريت جورنال»، «يقوم المحققون الألمان بفحص الأدلة التي تشير إلى أن مجموعة تخريبية استخدمت بولندا، وهي جارة في الاتحاد الأوروبي وحليف في «الناتو»، قاعدة لعمليات تفجير خط أنابيب السيل الشمالي».

ونشر أدلة حرب الصحيفة إلى أن «بولندا هي المركز اللوجستي والتمويلي» للهجوم التخريبي بالغواصة في أيلول من عام ٢٠٢٢، إذ يحقق الخبراء في سبب دخول يخت أندروميدا، الذي يُفترض أنه تم استخدامه في التخضير للهجوم الإرهابي على «السيل الشمالي»، إلى المياه البولندية. إلا أن مسؤولين ألمانا قالوا إنه لا يوجد دليل على تورط الحكومة البولندية في تخريب «نورد ستريم».

من ناحية أخرى، قالت الصحيفة: إن بولندا، التي تجري بدورها تحقيقاتها الخاصة، كانت تحاول منذ شهور معرفة ما تحقق فيه ألمانيا.

ووفق وقت سابق أفادت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية بأن أوكرانيا خططت للهجوم على خط أنابيب «السيل الشمالي» في شهر حزيران ٢٠٢٢ خلال تدريبات «بالتوبس»، إلا أنه تم «تعليق» هذه العملية لأسباب مجهولة.

بدورها، ذكرت صحيفة «دي تيد» البلجيكية أن المخابرات العسكرية البلجيكية تلقت معلومات من الاستخبارات المركزية الأميركية تفيد بأن أوكرانيا قد تكون متورطة بتخريب خطوط أنابيب الغاز «السيل الشمالي».

ووفقاً للصحيفة، تلقت المخابرات العسكرية البلجيكية هذه المعلومات بعد وقت قصير من تخريب خطوط أنابيب الغاز، السيل الشمالي، في نهاية أيلول عام ٢٠٢٢، مشيرة إلى دور محتمل لأوكرانيا في التخريب.

وأضافت: إن أجهزة المخابرات الغربية، بما فيها البلجيكية، كانت على علم منذ شهور بالتحاليل بشأن تورط أوكرانيا في وشك التزامن الهجمات خطورة ضد البنية التحتية للطاقة الأوروبية، والذي يدوره قد يؤدي إلى توتر التحالف مع أوكرانيا.

من جهتها لم تدل وزيرة الدفاع البلجيكية، لودفين ديودندن، بأي تعليق، في حين قال المتحدث باسم الوزارة «نحن لا نتواصل بشأن عمل جهاز استخباراتنا أو بشأن الاتصالات التي يجريها مع الأجهزة الشريكة».

وكالات

الوطن
صحيفة يومية سياسية شاملة
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
المكاتب في المحافظات
■ دمشق - المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٠١١-٢١٣٧٤٠٠ - ٠١١-٢٠٦٥٢
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨
■ حلب - الجميلية - مقابل صالة معاوية - سنتر الشرق الأوسط - طابق ٥
هاتف: ٠٢١-٢٢٧٧٥٢٦ - ٠٢١-٢٢٧٧٥٢٧
■ حمص - بناء البيلا/ غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢٠ - فاكس: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢١
■ اللاذقية - شارع المغرب العربي مقابل مبانى اللاذقية بناء البازيود ٣٦ طابق أول
هاتف: ٠٤١-٢٣١٢١٨ - ٠٤١-٢٣١٢١٩ فاكس: ٠٤١-٢٣١٢١٨
■ طرطوس - الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل - هاتف: ٠٤٣-٢٣٧٤٥٥ - فاكس: ٠٤٣-٢٣١٣٠٩٠
www.alwatan.sy

الاحتلال يواصل احتجاز جثامين ١٢ أسيراً فلسطينياً

عباس يصلها الثلاثاء.. بكين: ندعم بحزم وبشكل دائم القضية العادلة للشعب الفلسطيني

أكدت بكين متانة علاقات الصداقة «التقليدية» التي تجمعها مع دولة فلسطين مشددة على أن الصين واحدة من أوائل الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ وين بين: إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس صديق قديم وجيد للشعب الصيني، وأول رئيس دولة عربية تستضيفه الصين هذا العام. وهذا يوضح الكثير عن العلاقات الودية رفيعة المستوى بين الصين وفلسطين.

وحسب وكالة «وفا»، جاءت تصريحات بين، خلال مؤتمر صحفي، عُقد أمس السبت، تعقيباً على الزيارة الرسمية التي سيقوم بها عباس إلى جمهورية الصين الشعبية، اللذان المقبل، تلبية لدعوة من الرئيس الصيني شي جي بينغ.

وقال وانغ: إن الصين وفلسطين تتمتعان بصداقة تقليدية، وإن الصين واحدة من أوائل الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين.

وأضاف: خلال السنوات الماضية، ويفضل التوجيه الشخصي للرئيس شي والرئيس عباس، حافظت العلاقات الصينية-الفلسطينية على قوة دافعة جيدة للنمو مع ثقة سياسية متبادلة أقوى وصداقة أعمق بين شعبي البلدين، مشيراً إلى أن الصين مستعدة للعمل مع فلسطين لاتباع التفاهمات المشتركة بين رئيسي البلدين، ورفع الصداقة التقليدية بين الصين وفلسطين إلى مستويات جديدة.

وقال: إن المسألة الفلسطينية في صميم قضية الشرق الأوسط، ومهمة بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة، والإنصاف، والعدالة في العالم، مضيفاً إن الصين تدعم بحزم وبشكل دائم القضية العادلة للشعب الفلسطيني المتمثلة، في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

وأردف قائلاً: على مدار عشرة أعوام متتالية أرسل الرئيس شي رسائل تهنئة للاجتماع التذكاري الخاص للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقدم أكثر من مرة مقترحات الصين لحل المسألة الفلسطينية، مؤكداً الحاجة إلى العمل على دفع التسوية السياسية بحزم، بناءً على حل الدولتين، وتكثيف الجهود الدولية من أجل السلام.

وأضاف: إن الصين، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، ستواصل العمل مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل شامل وعادل ودائم للمسألة الفلسطينية في وقت مبكر.

من جانب آخر، أعلن نادي الأسير الفلسطيني أمس أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل احتجاز جثامين ١٢، من شهداء الحركة الوطنية الأسيرة.

وحسب «وفا»، أوضح النادي في بيان أن الأسرى المحتجزة جثامينهم هم: أنيس دولة المحتجز جثمانه منذ عام ١٩٨٠، وعزيز عويسات منذ عام ٢٠١٨ وفارس بارود ونصار طقاطقة وبسام السايح منذ عام ٢٠١٩، وسعدي الغرابلي وكمال أبو وعر منذ عام ٢٠٢٠، وسامي العمور منذ عام ٢٠٢١، وداود الزبيدي ومحمد ماهر نركمان وناصر أبو حميد منذ عام ٢٠٢٢، وخضر عدنان منذ الثاني من أيار الماضي.

واستشهد ٢٣٧ أسيراً في معتقلات الاحتلال منذ عام١٩٦٧، بينهم ٤٨أعدموا ميدانياً بالرصاص و٧٣ نتيجة التعذيب و٨٠ نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، إضافة إلى استشهاد المئات بعد نيل حريتهم متأثرين بأمراض أصابتهم في المعتقلات، وذلك استناد لإحصائيات النادي.

وكالات

سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل احتجاز جثامين ١٢ من شهداء الحركة الوطنية الأسيرة (عن الانترنت)

ارتفاع استخدام مضادات الاكتئاب والقلق لدى المستوطنين

مسؤولون سابقون يتحدثون عن انهيار «شرطة» الاحتلال ويطالبون بإقالة بن غفير

وجه مسؤولون سابقون في قوات الاحتلال رسالة غير مسبوقة ضد وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، إلى رئيس الحكومة، طالبوا فيها بإقالته فوراً، في حين تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن زيادة كبيرة في وصف مضادات الاكتئاب ومزيلات القلق بين الإسرائيليين في السنوات الأخيرة بسبب الوضع الجيوسياسي المتوتر.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن مفتشين عامين وألوية سابقين رأوا، في رسالة غير مسبوقة ضد وزير «الأمن القومي»، إيتمار بن غفير، إلى رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، أن الوزير المتطرف «خطر على أمن إسرائيل، ويجب أن يقال من منصبه فوراً».

وأشارت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية إلى أن ٦ مفتشين و٤ لواءً سابقين، كتبوا رسالة مشتركة إلى نتنياهو، انتقدوا فيها بشدة غير مسبوقة بن غفير، مطالبين بإقالته من المنصب.

وحسب مراسل شؤون «الشرطة والشاباك والبلديات» في الصحيفة، آلون حكمون، فإن هؤلاء المسؤولين الإسرائيليين حذروا في رسالتهم من الانهيار المتوقع لـ«شرطة» إسرائيل.

ومن بين المفتشين العامين السابقين الموقعين على الرسالة: أساف حيفتس، دودي كوهن، يوحنان دانينو، موشه كرادي ورافي بيلد وشلومو أهارونشكي.

وأشار مسؤولو الشرطة السابقون في الرسالة إلى تحذيرهم منذ مدة طويلة من الانهيار المتوقع للشرطة، حسبما أوردت الصحيفة الإسرائيلية، مضيفين: إن «شرطة» إسرائيل لم تصل إلى الوضع الذي هي عليه اليوم فجأة.

وأضاف المشاركون في الرسالة: «الذي خشينا منه وقع. نرى بعين الحسرة كيف تنهار شرطة إسرائيل أمام أعيننا، وكيف يترك شرطيون وقادة متميزون الشرطة، بوتيرة لم تعرفها سابقاً».

وتقلت «معاريف» عن هؤلاء المسؤولين قولهم في الرسالة: «لا قيام لإسرائيل من دون شرطة قوية ومستقلة».

ولفتت الرسالة الموجهة إلى رئيس وزراء كيان الاحتلال إلى عدم استعداد «الشرطة الإسرائيلية للتهديد المائل أمامها منذ عملية حارس الأسوار»، كما سموها، في إشارة إلى العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة المحاصر، أي معركة «سيف القدس» التي دارت بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية في أيار ٢٠٢١، وانتصرت فيها المقاومة.

وقدر المسؤولون الإسرائيليون السابقون أن الشرطة غير قادرة اليوم على التعامل مع حارس أسوار ٢، أو مع أي تحد يحجم وطني، بدءاً من اجتثاث موجة العنف والجريمة، ومع موجة إرهاب داخلي، على حد تعبيرهم، وصولاً إلى «الدفاع ومعالجة شؤون الجبهة الداخلية في السيناريوهات القائمة لهجوم من خارج الحدود».

وزعم مسؤولو الشرطة السابقون أنهم يمتلكون «مقترحات حل»، مع إبداء «أسفهم» لعدم إمكان عرضها على الوزير المسؤول عن «الأمن الداخلي»، أي عضو «الكنيست» إيتمار بن غفير، باعتباره «جزءاً مركزياً من المشكلة».

وذكر المسؤولون في رسالتهم، وفقاً للصحيفة، أنهم يدركون التعقيدات السياسية أمام تنتنياهو في نقل بن غفير من منصبه إلى منصب آخر، ومع هذا طلبوا تقديم علاج لأمراض الشرطة في المرحلة الأولى: «يجب إبعاده عن وزارة الأمن القومي فوراً، وكلما كان الأمر أسرع، كان أفضل».

وأول من أمس الجمعة، أعلن قائد «شرطة» الاحتلال السابق، شلومو أهرونيسكي، في حديث لـ«القناة ١٣»، أيار ٢٠٢١، وانتصرت فيها المقاومة.

وأضاف المسؤولون الإسرائيليون السابقون أن الشرطة غير قادرة اليوم على التعامل مع حارس أسوار ٢، أو مع أي تحد يحجم وطني، بدءاً من اجتثاث موجة العنف والجريمة، ومع موجة إرهاب داخلي، على حد تعبيرهم، وصولاً إلى «الدفاع ومعالجة شؤون الجبهة الداخلية في السيناريوهات القائمة لهجوم من خارج الحدود».

وزعم مسؤولو الشرطة السابقون أنهم يمتلكون «مقترحات حل»، مع إبداء «أسفهم» لعدم إمكان عرضها على الوزير المسؤول عن «الأمن الداخلي»، أي عضو «الكنيست» إيتمار بن غفير، باعتباره «جزءاً مركزياً من المشكلة».

وذكر المسؤولون في رسالتهم، وفقاً للصحيفة، أنهم يدركون التعقيدات السياسية أمام تنتنياهو في نقل بن غفير من منصبه إلى منصب آخر، ومع هذا طلبوا تقديم علاج لأمراض الشرطة في المرحلة الأولى: «يجب إبعاده عن وزارة الأمن القومي فوراً، وكلما كان الأمر أسرع، كان أفضل».

وأول من أمس الجمعة، أعلن قائد «شرطة» الاحتلال السابق، شلومو أهرونيسكي، في حديث لـ«القناة ١٣»، إلى أن الإسرائيليين أن «الشرطة الإسرائيلية في انهيار تام»، داعياً رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو إلى إقالة وزير «الأمن القومي» إيتمار بن غفير، قبل أن يزداد الوضع سوءاً.

وسبق أن نقلت قناة «كان» الإسرائيلية تحذيرات أصدرتها أيضاً «شعبة قسم العمليات» في شرطة الاحتلال، تتعلق إلى الخشية من اندلاع هبّة جديدة فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، مشابهة للهبّة التي حدثت في أثناء معركة «سيف القدس» عام ٢٠٢١.

وخلال احتدام الاحتجاجات في آذار الماضي بعث ٥ مفوضي شرطة سابقين و٣٣ من كبار مسؤولي الشرطة السابقين رسالة إلى نتنياهو ضد سياسة بن غفير وتعليماته بهدم المنازل الفلسطينية في القدس المحتلة، محذرين من أنها ستقحم «انتفاضة ثالثة».

على خط موازٍ، تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية، في تقرير، عن زيادة حادة في استخدام مضادات الاكتئاب ومزيلات القلق لدى المستوطنين الإسرائيليين.

وحسب موقع «أي 24 نيوز» الإسرائيلي، فإن القلق زاد بشأن الوضع الجيوسياسي المتوتر، ومستقبل إسرائيل السياسي والاقتصادي وضغط ما بعد وباء كورونا، ما أدى إلى زيادة كبيرة في وصف مضادات الاكتئاب ومزيلات القلق بين الإسرائيليين في السنوات الأخيرة.

ووفقاً لبعض المهنيين والصحيين الإسرائيليين، فإن واحداً من كل ٣ إسرائيليين، معظمهم من النساء، يعانى نوبة هلع بانتظام، مشيراً إلى أن الرقم على الأرجح أعلى من ذلك بكثير.

وسبق أن تحدث الإعلام الإسرائيلي عن زيادة كبيرة طرأت على عدد من المستوطنين الإسرائيليين الذين يحتاجون إلى علاج نفسي، بسبب الأحداث الأمنية المتوترة والعمليات الفدائية الفلسطينية المتصاعدة في الآونة الأخيرة في كيان الاحتلال.

وبعد «عملية ثأر الأحرار»، ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، أن مراكز الحماية النفسية التابعة للاحتلال الإسرائيلي، سجلت ارتفاعاً حاداً في عدد الذين يطلبون مساعدة نفسية، إذ سادت حالة من الرعب والهلع في صفوف المستوطنين حينها خوفاً من صواريخ المقاومة.

وكالات

انتخابات رئاسية مبكرة في مصر قبل نهاية العام الجاري

أعد النائب البرلماني المصري مصطفى بكري، أمس السبت، أجراء انتخابات رئاسية مبكرة، في البلاد، حيث تقرر تحديد موعدها قبل انتهاء العام الجاري، علماً أنها كانت مقررة العام المقبل.

وحسب موقع «الميادين»، قال بكري في مقابلة: إن «الدولة مقبلة على انتخابات رئاسية قبيل نهاية العام الحالي، وستكون بإشراف قضائي كامل»، مضيفاً: إن «أعداء الوطن في حالة من القلق لأنهم لا يريدون أن يروا مصر مستقرة، وهم يشككون في نزاهة القضاء والجيش، لإحداث تفرقة بين أبناء الوطن»، مشدداً على أن بلاده تتعرض لحملات وشائعات ممنهجة، لزعزعة الاستقرار الداخلي في المجتمع.

وفاز الرئيس عبد الفتاح السيسي بولاية رئاسية ثانية في نيسان من العام ٢٠١٨ بنسبة ٩٧ بالمئة بلغت نسبة المشاركة في حينها ٤٫١ بالمئة.

وسبق ذلك، فوز أول للسيسي في عام ٢٠١٤ بولاية أولى في الرئاسة بنسبة ٩٦٫٩ بالمئة في حين كانت نسب